المشاركة السياسية للمرأة التونسية في الربيع العربي

The Political Participation of the Tunisian woman in the Arab Spring

زوينة بوفرورة (*)

ملخص:

مثل الربيع العربي فرصة للمرأة لتعزيز وتوسيع حقوقها وتمثيلها في الحياة السياسية والعامة، حيث نهدف من خلال هذا المقال إلى إبراز أهم المكاسب السياسية التي حققتها المرأة التونسية كنموذج عن الدول العربية وذلك خلال مشاركتها في الاحتجاجات التي أولدت ثورة أفرزت تحولا سياسيا، إلا أن هذه المكاسب تبقى قليلة أمام طموح المرأة التونسية والعربية عموما خاصة مع العراقيل والتحديات التي تواجهها، فمشوار المرأة لا زال طويلا في سبيل ترقية وتفعيل مشاركتها السياسية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، الربيع العربي، ثورة تونس، التحول السياسي، المساهمة النسوية.

Abstract:

The Arab Spring represented a significant opportunity for women to enhance and expend their rights and representation in political and public life. This article aims to highlight the most important political gains that the Tunisian woman has gotten since the outbreak of the so-called "Arab Spring." The participation of the Tunisian women in the popular protests, which led to a political change, became a model for women in other Arab countries. However, these gains remain limited comparing to the high ambitions of the Tunisian women in general, particularly given the numerous challenges they face. Therefore, many great efforts need to be made to further enhance its political participation and protect its rights.

Keywords: Political Participation, Arab Spring, Tunisia Revolution, Political Change, Women Contribution

(*)- **أستاذة مساعد أ**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية -جامعة الجزائر 3- البريد الالكتروني:
boufroura.zouina@gmail.com

مقدمة:

تمثل ثورات الربيع العربي ردا فعليا طبيعيا عن التهميش والقمع الذي تعيشه الشعوب العربية. والمرأة باعتبارها جزءا مهما من المجتمع، فهي الأخرى انتفضت عن التهميش والظلم المضاعف من السلطة الاستبدادية والنظام الاجتماعي الذي يعلي شأن الذكورية حتى عند المطالبة بالحق والحرية والعدالة والكرامة والإنسانية، لا سيما أنها لم تجن الثمار التي كانت مرجوة عقب مشاركتها في الحركات الوطنية التي أثمرت الاستقلال من المحتل الأجنبي في القرن الماضي.

وبمجرد انطلاق ثورات الربيع العربي، تصدرت المرأة الاحتجاجات الشعبية السلمية في المظاهرات والاعتصامات في الميادين.

ففي تونس كنموذج عن الدول العربية، لعبت المرأة دورا أساسيا في إنجاح ثورة الياسمين وإسقاط نظام بن علي، فقد كانت جنبا إلى جنب مع الرجل تردد معه نفس العبارات المطالبة برحيل بن علي والمطالبة بالعدل والمساواة والحق في العيش الكريم.

استطاعت المرأة التونسية أن توصل صوتها ومطالبها إلى مسمع جميع دول العالم، حيث شاركت في عملية التحول السياسي وتم منحها بعض المكاسب السياسية، لكن **هل كانت هذه المكاسب كافية وكفيلة بتحقيق مشاركة سياسية فعالة؟** بعبارة أخرى: **كيف أثر الربيع العربي في تونس على دور المرأة في العمل السياسي؟** وللإجابة عن هذه الإشكالية نصوغ الفرضية التالية: **كلما شاركت المرأة التونسية في عملية التحول السياسي في ظل الربيع العربي كلما سمح ذلك الى تحقيق مكاسب سياسية.**

نهدف من خلال هذا العمل إلى محاولة إبراز دور الربيع العربي في تطوير العمل السياسي للمرأة التونسية من خلال التعرض لمشاركتها السياسية قبل الربيع العربي ثم مشاركتها في عملية التحول السياسي إبان الربيع العربي وما نتج عنه من تطورات في التمثيل السياسي للمرأة التونسية. كما نهدف إلى تحديد التحديات التي تواجه المرأة التونسية في عملها السياسي.

أولا. المشاركة السياسية للمرأة التونسية قبل الربيع العربي

قبل التطرق الى المشاركة السياسية للمرأة التونسية علينا تحديد ما معنى للمشاركة السياسية وأهميتها:

1- تعريف المشاركة السياسية: يقال في اللغة العربية شارك في الشيء بمعنى كان له فيه نصيب، المشاركة من الشركة، ونقول اشتركا وتشاركا وشارك أحدهما الآخر، وجمعه أشراك وشركاء، والمرأة شريكة، وشاركت فلانا أي صرت شريكه، وهو مشارك بمعنى له نصيب بالمثل، وشاركه في الأمر أي قاسمه وكان له فيه نصيب.[1]

أما السياسة: لغة من ساس يسوس سياسة، ولها معان كثيرة، فيقال ساس الناس أي تولى رياستهم وساس الفرس أي قام بأمرها، وساس الأمور أي دبرها، وساس الرعية أي أمرهم ونهاهم، ولو نظرنا إلى المعاني اللغوية التطبيقية للفظ السياسة ومشتقاتها لوجدناها تستوعب كل أنواع السياسات الحكيمة الرشيدة أو السلطوية التي تقوم بتعبئة الشعوب، ولا تقتصر على نوع معين من السياسات.

وكلمة المشاركة participation مشتقة من إسم المفعول للكلمة اللاتينية participare، ويتكون هذا المصطلح اللاتيني من جزئين: الأول هو pars، بمعنى جزء، والثاني هو compar ويعني "القيام ب "، وبالتالي فإن كلمة مشاركة تعني حرفيا to take part أي القيام بدور.[2]

أما اصطلاحا فتعرف دائرة معارف العلوم الاجتماعية المشاركة بأنها تلك النشاطات الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع في اختيار حكامه و في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل و النظام السياسي، فالمشاركة هي ربط بين الفردي و الكلي، و عندما يقال مشاركة سياسية يذهب القول إلى أن المشارك –و هنا المواطن- له نصيب في الشأن السياسي، و أن يشارك المواطن سياسيا بمعنى أن يلعب دورا في الحياة السياسية، لأن المشاركة عمل إيجابي و المشاركة

السياسية تفترض وجود جماعة تكون سياستها و ما يصدر عنها من قرارات عامة حصيلة إسهامات أفرادها.[3]

ولما نربط المصطلح بمتغير المرأة فنصبح أمام مفهوم المشاركة السياسة للمرأة، الذي تلتقي حوله التعاريف ولا تختلف كثيرا عن بعضها وتتفق في مجملها في اتجاه منح المرأة حقها في المشاركة الحقيقية والممارسة الفعلية في الحياة السياسية في أوجهها المتعددة.

يتضح مما سبق أن مفهوم المشاركة السياسية يشير إلى تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها الأفراد في اختيار الحاكم وصياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الأفراد في مختلف مستويات النظام السياسي.

كما تعني المشاركة السياسية العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يساهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وتتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة.[4]

يرى "كمال المنوفي" أن المشاركة السياسية هي "حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الأخرين أو بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة"[5]، يلاحظ أن التعريف يحدد المجالات التي يلعب من خلالها الفرد دوره في الحياة السياسية و هو يلتقي مع "حسن الطنطاوي" في أن يتوفر المناخ السياسي المناسب لتحقيق أنشطة المشاركة السياسية التي يحددها في الممارسات من الأنشطة التطوعية التي يتم اختيارها على أساس من الوعي السياسي لكي يسهم في صنع القرارات السياسية. فالتعريفان إذن ينطويان تحت الاتجاه الذي يؤكد على دور المشاركة في صنع الأهداف العامة للمجتمع ويحدد وسائل إنجازها.

---

[3]- إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 1998. ص237.

[5]- كمال المنوفي، **الثقافة السياسية المتغيرة**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصر 1979.ص21.

أ- خصائص المشاركة السياسية: تتسم المشاركة السياسية بمجموعة من السمات والخصائص أهمها ما يلي:

- إن المشاركة السياسية سلوك تطوعي ونشاط إرادي، حيث أن المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه الأهداف والقضايا.

- المشاركة السياسية هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، بل إن نمو وتطور الديمقراطية يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية وجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع.

- المشاركة سلوك إيجابي واقعي، بمعنى أنها تترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير.

- المشاركة الجماهيرية لا تقتصر على مكان محدد ولا تتقيد بحدود جغرافية معينة، فقد تكون على نطاق محلي أو إقليمي أو قومي.

- المشاركة تنمي في الأفراد الشعور بالمسؤولية وروح المبادرة والاعتماد على الذات والولاء للمجتمع والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس.

- تعتبر المشاركة السياسية من أبسط حقوق المواطن، فهي حق أساسي يجب أن يتمتع به كل مواطن يعيش في مجتمعه، فمن حقه أن يختار نوابه الذين يمثلونه.

- المشاركة توحد الفكر الجماعي للجماهير، حيث تساهم في بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك والرغبة في بذل الجهود لمساندة الحكومة والتخفيف عنها.

- يجب ألا تكون المشاركة السياسية نتيجة ضغوطات التي قد تمارسها السلطة على المواطنين للتأثير في درجة وكيفية مشاركتهم.

- تأتي المشاركة من الإقناع، فهي ترتبط ارتباطا عضويا بالوعي السياسي والتنشئة السياسية ومستوى التعليم.

- إن المشاركة السياسية لا تتم في غياب الحرية الإعلامية وتدفق المعلومات من القيادة إلى القاعدة والعكس صحيح.

- المشاركة السياسية سلوك مكتسب، يتعلمه الفرد عن طريق تفاعله مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.

- المشاركة سلوك إيجابي واقعي، أي أنها تترجم إلى أعمال وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير.

- المشاركة عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة، تهدف إلى إشراك كل أفراد المجتمع في كل مراحل التنمية.(6)

ب- أهمية المشاركة السياسية: يمكن التحدث عن أهمية المشاركة عموما وكذا عن أهمية المشاركة السياسية للمرأة كالتالي:

- أهمية المشاركة السياسية عموما: تأتي أهمية المشاركة السياسية من أنها عملية لنقل وإبلاغ حاجات المواطنين إلى الحكومة ولكنها أيضاً تهدف إلى التأثير على سلوك الحكام وذلك بتوصيل معلومات عن الأوليات التي تفضلها الجماهير، وأيضاً من الضغط على هؤلاء الحكام وفق هذه الأولويات وبذلك تتسع فرصة المشاركة فتقل عملية استغلال السلطة للمواطنين والشعور بالاغتراب لدى الجماهير وتتحقق قيم المساواة والحرية، ويؤدي ذلك إلى الاستقرار العام في المجتمع، الأمر الذي يساعد على تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة.

وتأتي كذلك أهميتها من أنها تعد من أشكال التعليم، فيعلم المواطنون حقوقهم وواجباتهم معرفة تامة وإدراك كبير لهذه الحقوق وتؤدي إلى مزيد من الواقعية والمرونة في مطالبهم وترفع من شأن الولاء ومستوى الأداء وتقضي على صور استغلال السلطة وتعطي الجماهير حقاً ديمقراطياً في محاسبة المسؤولين عن أعمالهم إذا قصروا في الأداء فيكونون على معرفة تامة بمدى جودة الأداء الحكومي وتؤدي كذلك إلى تدعيم علاقة الفرد بمجتمعه فيدرك المواطن مشاكل مجتمعه ويعمل على التعاون للتخلص من هذه المشاكل فتحقق أهداف المجتمع.

كما تعد المشاركة مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية لا تكون إلا بالمشاركة و توسع نطاقها سواء بزيادة عدد الأفراد أو القوى الاجتماعية أو بتعدد القنوات فبدأت المشاركة تدل على النمو السياسي للأنظمة فينقلها من نظم تقليدية إلى متقدمة، فأهمية المشاركة إذن تكمن في مساهمة الأفراد في الحياة الاقتصادية والسياسية و تحقيق

أهداف المجتمع و تحقيق التنمية ومعرفة أساليب تحقيقها، فالمشاركة أفضل وسيلة لتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى المجتمع والفرد.[7]

إذن فالمشاركة السياسية هي التي تجعل الفرد مدركا لنظامه وتؤدي إلى تقدم المجتمع وتطوره.

2- أهمية المشاركة السياسية للمرأة:

بالنسبة للمرأة فإن أهمية مشاركتها السياسية تأخذ طابعا خاصا نظرا لخصوصية قضية المرأة التي هي قضية إلغاء جميع أشكال التميز القائمة ضدها في المجتمع من أجل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل، لذلك فإن أهمية مشاركتها السياسية لها أبعاد مهمة وهي كالآتي:[8]

- المشاركة السياسية تخرج المرأة من الحيز الخاص والمتمثل بالأسرة وتشركها في الحيز العام.

- تساعد في إعادة النظر بالتصورات والرؤى التي تحكم تقاسم الأدوار بين الرجل والمرأة.

- تدفع بقضية المرأة إلى أن تصبح قضية اجتماعية عامة وليست قضية على هامش قضايا المجتمع تعنى بها المرأة فقط.

- إن مشاركة المرأة في صنع القرارات على جميع المستويات تمكن النساء من الحصول على الحقوق وممارستها والمساهمة في إدارة وتوجيه المجتمع.

- إن أهمية مشاركة المرأة السياسية في المستويات المختلفة تخدم فكرة المساواة ليس بين الجنسين فقط بل بين جميع المواطنين ومفهوم المساواة بين الجنسين هو تجسيد للمساواة بين المواطنين جميعاً وتطبيق حقيقي لمفهوم المشاركة الذي يعتبر الأساس للممارسة الديمقراطية.

- إن وجود المرأة في موقع صنع القرار يخدم المجتمع في كافة قضاياه وجوانبه.

[8]- أبو يعرب المرزوقي، **المرأة وتحولات عصر جديد**، دار الفكر، دمشق2002، ص43.

- إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية بالمساواة مع الرجل تشكل إحدى آليات التغيير الديمقراطي في المجتمع التي تساهم في إعادة تركيب بنية هذا المجتمع ونظامه السياسي استنادا إلى مصالح وحاجات المواطنين الفعلية.

- تعتبر المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة مؤشر دلالة لنمو وتعزيز مشاركة المواطن ومعيار لإعادة توزيع علاقات القوة بين الجنسين وتحسين آليات الممارسة الديمقراطية.

- إن وجود المرأة في مراكز القوة والسلطة سيحقق المصالح المرتبطة بها وإبراز قضاياها والدفاع عن حقوقها والتسريع في إعطائها دور حقيقي في عملية التنمية للمجتمع بشكل عام، وكل ذلك يعود لما لهذه المراكز -القوة والسلطة- من تأثير في حياة المرأة.

- المشاركة السياسية تعطي المرأة قدرة أكبر على التحكم في أمور حياتها وأمور الآخرين سواء في أسرتها أو مجتمعها وذلك من خلال تمكينها من الحصول على حقوقها وتحقيق مصالحها والدفاع عنها.

3- آليات دعم المشاركة السياسية للمرأة في تونس

لطالما أمسكت تونس بزمام المبادرة في العالم العربي في مجال حقوق المرأة، فإلغاء تعدد الزوجات والطلاق من خلال قانون الأحوال الشخصية الصادر عام 1956 لا يزال يشكل إستثناءا في العالم العربي، أما الإجهاض فهو حق كامل مكفول منذ عام 1973، كما كانت تونس من بين أوائل الدول العربية في منح المرأة حق التصويت في عام 1956، فهي بذلك تعتبر إحدى أكبر الدول العربية في إعطاء الحريات للمرأة وهذا بفضل الآليات التي وضعتها الدولة في سبيل دعم مشاركتها السياسية ومن أهمها ما يلي:[9]

- **الدستور**: وضعت تونس دستورها سنة 1959 والذي تم تعديله عدة مرات سنة 1957، 1976، 1981، وآخرها سنة 2002، يتناول الفصل السادس والسابع من الدستور التونسي

[9]- أشرف عوض علي وآخرون، دور المرأة في الحياة السياسية: دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية، **المركز الديمقراطي العربي**، 2017. ص24.

الحقوق والحريات في تونس، وينص على مبدأ المواطنة والمساواة، فكل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، كما ورد في الفصل الخامس أن الدولة التونسية تضمن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

- **مجلة الأحوال الشخصية**: دعمت المرأة التونسية من بداية الاستقلال بحقوق هامة جاءت بها مجلة الأحوال الشخصية التي صدرت بمقتضى مؤرخ في 13 أوت 1956 وبدأت سارية المفعول في جانفي 1957، وهي مجلة لتنظيم حقوق النساء، حيث أعطت للنساء حقوقا متساوية مع الرجال في الأحوال الشخصية، وأدخلت إصلاحات هامة على المجلة منذ سنة 1993 بما يدعم وضع المرأة ومشاركتها في صنع القرار في مستوى العائلة.

- **قانون الانتخابات**: ينص على حق التونسيين ممن بلغوا سن 18 سنة في الانتخاب، وحسب القانون التونسي فإن النساء مثل الرجال يحق لهن الترشح والانتخاب، حيث يساوي القانون في تحديده لشروط الترشح لعضوية مجلس النواب بين النسب للأم والنسب للأب. كذلك ينص القانون رقم 32-88 بتاريخ 03 ماي 1988 المنظم للأحزاب السياسية في فصله الثاني على وجوب احترام كل حزب سياسي لجملة من القيم في أولها حقوق الإنسان كما حددها الدستور والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها تونس وأيضا المبادئ التي بنيت عليها الأحوال الشخصية، كما يجب على كل حزب سياسي نبذ التطرف والعنصرية وكل شكل من أشكال التميز.

- **برامج تعزيز حقوق المرأة التونسية**: في عام 1989 شرع النظام التونسي جمعيتين نسائيتين هما: الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعية النساء التونسيات للبحث والتطوير، وشكل لجنة مكلفة بإصلاح قانون الأحوال الشخصية في عام 1992 وطبقت توصياتها عام 1993. كما أنشأ نظام بن علي أمانة الدولة المعنية بشؤون المرأة والأسرة التي تحولت لاحقا إلى وزارة شؤون المرأة والأسرة.

- **نظام الكوطة**: يعد نظام الكوطة آلية جديدة للدولة التونسية هدفها تشجيع تواجد المرأة في صفوف السياسة، أقرها الدستور في تعديل 2002، تم تطبيقها أول مرة في عهد بن علي في انتخابات 2004، وعملت هذه الآلية على تشجيع المرأة والأحزاب على المشاركة السياسية للمرأة واستطاعت أن ترفع نسب المشاركة.[10]

3.- المشاركة البرلمانية للمرأة التونسية

تعد انتخابات سنة 2004 وانتخابات سنة 2009 في عهد بن علي من أهم الدورات الانتخابية التي نلحظ فيها تطور مشاركة المرأة السياسية.

أ- المشاركة في انتخابات سنة 2004: تعد هذه الدورة من الدورات الانتخابية المستقرة نسبيا وذلك لأنها كانت في فترة رئاسة بن علي الذي كان يحكم قبلها بسنوات، وفي هذه الانتخابات تم تطبيق نظام الكوطة في الانتخابات للمرة الأولى، حيث أقرها الدستور في تعديل 2002، خاصة بعد تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات عام 1999، وبالفعل نجحت هذه الآلية في تشجيع المرأة والأحزاب على المشاركة السياسية فوصلت 43 امرأة للمجلس من أصل 189 عضو بنسبة 22.8 بالمئة وبذلك تكون فاقت المعدل العالمي الذي بلغ 15بالمئة وقتها.

ومن أهم أسباب ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمرأة في هذا الدور هو أولا: تطبيق نظام الكوطة في انتخابات وتحديد نسبة النائبات ألا تقل عن 20بالمئة، أي بمثابة إجبار للأحزاب نفسها على رفع نسبة المرشحات في قوائمها، أما السبب الثاني فهو سعي بن علي لزيادة شرعيته وذلك بالاهتمام بالمرأة والطفل لأن هذه الانتخابات البرلمانية تزامنت مع الانتخابات الرئاسية والتي ترشح فيها للمرة الرابعة على التوالي.

ب- المشاركة في انتخابات 2009: كانت هذه آخر انتخابات في عهد زين العابدين بن علي ومثلها مثل انتخابات 2004 تزامنت مع الانتخابات الرئاسية في تونس، لكن هذه الآونة تميزت بتراجع شعبية بن علي، كما قاطعتها فئة كبيرة من الناخبين، ورغم ذلك فإنها شهدت ارتفاعا في نسبة تمثيل المرأة في البرلمان التونسي، فقد شاركت 59 امرأة بنسبة 27.2بالمئة من أعضاء

المجلس وكذلك وصل لمجلس المستشارين 17 امرأة من أصل 112 مستشارا، أي بنسبة 15بالمئة وكذلك شغلت امرأة منصب نائبة ثانية لرئيس المجلس.[11]

4- التمثيل السياسي للمرأة التونسية في الحكومة

لم تدخل النساء إلى الحكومة إلا سنة 1983 حين عين الرئيس بورقيبة وزيرة مكلفة بوزارة المرأة والعائلة، لكن هذه الوزارة لم تدم أكثر من 3 سنوات وكانت مرتبطة بشخص الوزيرة، إذ تم حذف هذه الوزارة بعد أن عزلت الوزيرة المكلفة بها سنة 1986، وفي سنة 1993 تم من جديد إحداث وزارة العائلة والمرأة، وكانت دائما تتولى هذا المنصب امرأة.

رغم الإصلاحات السياسية التي أحدثتها تونس سنة 1993 و2001 إلا أن تواجد النساء في الحكومة بقي ضعيفا ولا يعكس مستوى تواجد النساء في القطاعات الأخرى، حيث نجد سنة 2001 وزيرتان فقط من بين 29 وزيرا، أما في 2004 وبعد التعديل الوزاري أصبح عددهن في الحكومة 07 نساء من بين 47 عضوا في الحكومة، ليتراجع العدد في آخر حكومة قبل ثورة الربيع العربي في 2011، حيث ضمت حكومة 2009 وزيرة واحدة من أصل 30 وزيرا و04 كاتبات دولة من أصل 13 كاتبا للدولة.

ثانيا. مساهمة المرأة التونسية في الربيع العربي

أطلق مفهوم ثورات الربيع العربي على جميع الأحداث التي حدثت في المنطقة العربية وكان أول استخدام لها من قبل صحيفة الاندبندنت البريطانية في بداية الثورة التونسية.

مصطلح ثورات الربيع العربي أو ربيع التغيير العربي، هو مصطلح غربي محض، اقترحته وسائل الإعلام الغربية، ربما في لحظة استذكار لربيع براغ عام 1968، والذي قام الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه بسحقه في أوت من نفس السنة.

كما تعرف ثورات الربيع العربي على أنها: "موجة احتجاجات عربية ثورية، انطلقت من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وشكلت حالات احتجاج في دول عربية أخرى".

كما عرفت ثورات الربيع العربي على أنها:" سلسلة من الأنشطة التي تتراوح بين الاحتجاجات السياسية إلى الحرب الأصلية التي وقعت في العديد من الدول العربية، بما في ذلك تونس ومصر وليبيا، اليمن وسوريا، في العام 2010".

كما تم تعريفها على أنها:" اندلاع موجة عارمة من الاحتجاجات أدت إلى تغيير جذري في النظام السياسي داخل العالم العربي وانتشارها بسرعة كبيرة وتمثلت في نشوب معارك بين المتظاهرين وقوات الأمن النظامية وصلت لوقوع قتلى من المواطنين ورجال الأمن وسقوط أنظمة عربية استمرت عشرات السنين".[12]

1- خصائص ثورات الربيع العربي: إن الحركات الاحتجاجية التي عرفتها الدول العربية اشتركت في عدة خصائص تميزت بها ومن أهمها أنها كانت ثورات غير نمطية سمتها السلمية والمدنية ماعدا بعض الحالات، وكانت عبارة عن حراك مجتمعي غير مُنَظَّم تغلب عليه العفوية التلقائية والحماسة، ولا تحمل مشروعاً سياسياً أو أيديولوجياً بل مطالبها اجتماعية، كما أنها بدأت خارج الأطر الحزبية مثل: الأحزاب السياسية والنقابات. كما يميزها غياب مرجعيات قيادية، والمبالغة في دور وسائل التواصل الاجتماعي، إصرار المتظاهرين لغاية إسقاط النظام والتعثر في بناء نظام جديد.

2- أسباب الربيع العربي:

إن الأسباب التي أدت لقيام ثورة تونس ودفعت الشعب التونسي إلى التظاهر وعمل المسيرات والاحتجاجات تتشابه في معظمها مع العديد من الأسباب الموجودة في الكيانات العربية الإفريقية القائمة، وتتركز أهم الأسباب في الفساد الذي أخذ أشكالا متعددة ومتنوعة منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ونذكر منها:

- هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية، ومن أمثلة ذلك امتلاك" صخر الماطري "زوج ابنة الرئيس السابق زين العابدين بن علي لبنك الزيتونة، وهو أول بنك إسلامي في تونس ويعد الماطري من أبرز رجال الأعمال في البلد وهو مازال في أوائل الثلاثينيات من عمره، كما كان الماطري رئيسا لمجلس إدارة شركة النقل للسيارات، وامتلاكه أيضا صحيفة الصباح أوسع الصحف التونسية اليومية انتشارا، وإذاعة الزيتونة الإسلامية، وقد صودرت عقارات في مواقع رئيسية من مالكيها من قبل السلطات ومنحت في وقت لاحق للاستخدام الخاص لمحمد صخر الماطري صهر بن علي، وقد عملت العائلة المالكة على التحايل على القوانين للسيطرة على الممتلكات العامة والحصول على القروض

الضخمة بدون ضمانات، مما أدى إلى تحويل المؤسسات العامة إلى ملكية خاصة لهم، وبالطبع كان لسيطرة على الأجهزة السياسية والأمنية تأثير كبير أتاح له استغلال النظام الاقتصادي والمالي لإثراء نفسه.[13]

- انتشار معدلات البطالة المجتمع التونسي فقد تنامت مشاعر الاشمئزاز بين العديد من التونسيين لوجود الثروات في أيدي القلة في المجتمع في وقت بلغت فيه معدلات البطالة 30بالمئة.

- انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان حيث لم يبد أي احترام لسيادة القانون وهو ما كان أحد أهم الأسباب التي أشعلت نار الثورة لتضع نهاية لمعاناة الشعب التونسي سنوات طويلة، فالنظام لم يترك أي مجال أو هامش لفئات وسيطة بين الدولة والشعب أو حتى لمعارضات يمكنها أن تربك الدولة التونسية.

- النظام التونسي لا صلة له بمزاج الشارع والرأي العام في تونس وقد بدا غير مبال بالقضايا العربية ورتب علاقاته مع إسرائيل بشكل علني.

- الظلم المتزايد والفقر المنتشر في الكثير من المناطق، فالمزارعون يعانون من فقر مدقع وبالتالي تدهور القدرة الشرائية للفرد، فالتضخم المالي المتزايد في ارتفاع الأسعار و عجز الميزان التجاري بسبب تصاعد الواردات و انخفاض الصادرات أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للفرد.

- المحسوبية والرشوة: أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد إلى جانب وضع الرجل الغير مناسب في أماكن لا يستحقها مع إهدار الفرصة أمام من هو أكفأ منه، كما أدت الرشوة إلى فساد كبير في الاقتصاد جعله يتميز بعدم الشفافية وافتقاد المصداقية في كثير من مؤسسات الدولة خصوصا الأمن والقضاء والإدارة.

إن هذه الأسباب السالفة الذكر إلى جانب الكثير من الأسباب الأخرى هي التي دفعت بالشباب التونسي إلى أن يثور في وجه الظلم والطغيان، والأحداث على مدار التاريخ تؤكد أن أعظم ما يؤدي إلى تدهور وانهيار النظم السياسية هو تفشي الظلم والطغيان في المجتمعات.

---

[13]- كمال بن يونس. التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس. **مجلة السياسة الدولية.** عدد 184. مجلد 46. 2011. ص 102.

3 -مؤشرات و انطلاقة الربيع العربي

إن ثورة الربيع العربي ليست وليدة اللحظة، إنما كان لها العديد من المؤشرات التي عززت الحدس بقرب الانفجار، بالإضافة إلى بلوغ الظلم والفساد أوجهما وما كانت قد عرفته تونس من انتفاضات في العقدين الآخرين مثلت سلسلة من الإنذارات للرئيس بن على الذي لم يستوعبها وتمادى في انتهاج سياسة القمع.

أ- مؤشرات الربيع العربي:

- اندلاع المظاهرات والمواجهات العنيفة في ولاية مدنين الواقعة في أقصى الجنوب احتجاجا على إقدام السلطات التونسية على غلق المعبر الحدودي بين تونس وليبيا والذي يمثل شريان الدورة الاقتصادية لأهل الجهة الذين يواجهون تضخم نسبة البطالة وتدهور القدرة المعيشية بسبب سياسة التهميش.

- اندلاع المواجهات الدامية في ولاية باجة الواقعة بالشمال الغربي بين المواطنين وقوات الأمن على خلفية مباراة رياضية انحاز فيها الحكم إلى الفريق الترجي الرياضي التونسي الذي يرأسه سليم سيبون أحد أصهار الرئيس المخلوع. وقد رددوا خلال تلك المواجهات شعارات سياسية مناهضة للحكم ومنها شعار" يا الزين تلفت لينا، وإلا الجزائر أولى بينا "في إشارة واضحة إلى سياسة عدم التوازن بين الجهات.

- اندلاع احتجاجات ومواجهات دامية في الحوض المنجمي بمدينة الرديف التابعة لولاية قفصه بالجنوب التونسي بين قوات الأمن والسكان الذين تظاهروا سلميا مطالبين بحق أبنائهم في العمل، وقد سقط في تلك الأحداث قتيل واحد والعديد من الجرحى في صفوف المتظاهرين، ووقعت اعتقالات وتعذيب شديد انتهى بسجن العشرات على إثر محاكمة جائرة.

هذه المؤشرات المتلاحقة مثلت إنذار وإشعار باقتراب التونسيون من نهاية مرحلة قد ينتج عنها أمر وحدث كبير، وهو ما حدث بالفعل وقامت ثورة الأحرار، ثورة الكرامة في تونس لعام 2011، وكان قيام المواطن محمد البوعزيزي بإشعال النار في جسده بمثابة الشرارة للثورة في تونس، صحيح الفساد كان موجودا ولكنه لم يحل لهذه الدرجة، وقد أثبتت الأحداث

التونسية أن الشعوب تنفر من الفساد، ولا تعتبره نوعا من سوء المعاملة بل تراه نوع من أنواع الظلم الذي يثير الغضب.

ب-انطلاقة الربيع العربي:

ثورة الربيع العربي في تونس أو ما يسمى بالثورة التونسية و التي عرفت أيضا بثورة الحرية و الكرامة أو ثورة 17 ديسمبر، هي ثورة شعبية اندلعت أحداثها في 17 ديسمبر 2010، تضامنا مع الشاب محمد بوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في نفس اليوم تعبيرا عن غضبه على بطالته و مصادرة العربة التي يبيع عليها من قبل الشرطية فادية حمدي، و قد توفي البوعزيزي يوم الثلاثاء الموافق 04 يناير 2011 في مستشفى بن عروس (أطلق عليه اسمه بعد اندلاع الثورة و هو المستشفى محمد البوعزيزي) بسبب حروقه البالغة، أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 18 ديسمبر 2010 و خروج آلاف التونسيين الرافضين لواقعهم المعيشي.[14]

لجأ النظام التونسي والرئيس زين العابدين بن علي لتطويق الثورة وتهدئة الصدور الثائرة من خلال ما يلي:

- إقالة عدد من الوزراء من بينهم وزير الداخلية رفيق بالحاج:

- في 10 جانفي 2011 ألقى الرئيس زين العابدين بن علي خطابا أعلن فيه عن سلسلة من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي ستتخذها حكومته بهدف تحسين أوضاع الشباب، كما وعد الرئيس بخلق 300 ألف فرصة عمل جديدة بمشاركة مؤسسات الدولة والشركات الخاصة. كما أقترح عقد ندوة وطنية تشارك فيها المجالس الدستورية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجامعيين بهدف اقتراح خطط واستراتيجيات جديدة لدعم سياسة العمل، كما تعهد الرئيس بإعطاء دفعة للإعلام وتخصيص مساحات إعلامية أوسع لكل ولايات الجنوب لتعبير عن مشاكلها إضافة إلى دعم وحدات الإنتاج السمعية والبصرية لإفساح المجال أمام المواطنين للتعبير عن آرائهم ومطالبهم.

- في 14 يناير 2011 حل بن علي الحكومة التونسية وتم إعلان حالة طوارئ في البلاد، كما منعت السلطات التجمعات، وأعلن عن دعوة لانتخابات برلمانية عاجلة خلال ستة أشهر،

[14]- علي الصالح مولى. مرجع سابق. ص 79.

كما لجأت السلطات إلى الحل الأرضي المتمثل في الدفع بتعزيزات أمنية ضخمة إلى أشهر، كما لجأت السلطات في بعض المناطق لقمع الاحتجاجات وشن حملة اعتقالات واسعة.[15]

- لجأت السلطات التونسية أيضا في سعيها لتطويق وإخماد المظاهرات إلى التعتيم الإعلامي، فقد قامت بمنع جميع الصحفيين التونسيين والأجانب من الوصول إلى مناطق الاحتجاجات واقتصر دور وسائل الإعلام الوطنية على بث البيانات التي تبثها وكالة تونس أفريقيا للأنباء.

- عملت السلطات التونسية على تشجيع الشباب على العمل من خلال موافقة الحكومة التونسية على العديد من الإشعارات أو الطلبات المقدمة من أجل الحصول على التمويل الحكومي خاصة خريجي التعليم العالي لإنجاز مشاريع خاصة.

كل هذه الأساليب التي اتبعتها السلطات التونسية من أجل إخماد ثورة الأحرار التونسيين لم تنجح ولم تهدئ من ثورة المحتجين بل بالعكس، فشدة البطش والقمع والإرهاب الذي ظل يمارس ضد المتظاهرين زاد لهيب وحماس الشباب التونسي، واتسعت ساحة المواجهة ولم يهدأ الشعب التونسي حتى عندما أعلن زين العابدين بن علي في خطابه الأخير قائلا: " لا رئاسة مدى الحياة لا رئاسة مدى الحياة"[16]. ولم يهدأ الشارع التونسي إلا عندما سمع خبر تنحي الرئيس زين العابدين عن الرئاسة ومغادرته البلاد.

ج- المرأة التونسية في ثورة 17 ديسمبر 2010

لقد شاركت المرأة تونسية بقوة في موجة الاحتجاجات، فاحتشدت كل من المدوّنات على الإنترنت والصحفيات والناشطات والطالبات، ونزلن جميعًا إلى الشارع للمطالبة برحيل بن علي وبالحرية والكرامة. خلال الاحتجاجات تعرضت النساء أحيانًا إلى العنف كالضرب والتحرش، بالإضافة إلى بعض حالات الاغتصاب من رجال الأمن، وحتى السب والشتم.

وقد كان الرجل والمرأة على قدم المساواة، فبدءا من 17 ديسمبر كانت النساء من شتى الفئات العمرية ومن مختلف جهات الوطن. وفور سقوط بن علي، بينما كانت النساء يتظاهرن للمطالبة بالمشاركة الكاملة في العملية الانتقالية، كان ثمة مجموعات من الرجال

(16)- يونس الجيلالي. **ثورة تونس، أسباب ونتائج**. دار اليمامة للنشر. تونس. 2015. ص 43.

الذين رددوا هتافات مهينة تدعوا المتظاهرات إلى العودة لمطابخهن، كتعبير منهم عن رفض مشاركتها في الاحتجاجات.

ثالثا: المشاركة السياسية للمرأة التونسية بعد التحول السياسي

1- مفهوم التحول السياسي (أو ما يعرف بالتحول الديمقراطي): هناك من يرى أن التحول الديمقراطي هو نتاج زيادة حركات وجماعات حقوق الإنسان، فتحولت عندئذ إلى قضية عالمية، وفريق آخر يرى بأن التحول يأتي بمجرد زوال الحكم العسكري، ورأي ثالث ينظر إلى أن نظام الحزب الواحد أو النظم غير الحزبية ملكية كانت أو جمهورية، فشلت في إدخال التعددية السياسية والديمقراطية.

- التحول الديمقراطي كما يعرفه "صامويل هنتيغتون" هو: "مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة، و تفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال الفترة الزمنية نفسها".[17]

2- مراحل التحول السياسي:

تنقسم مراحل تحول النظام السلطوي إلى عدة مراحل كالآتي:

- المرحلة الأولى: مرحلة القضاء على النظام السلطوي.
- المرحلة الثانية: مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي.
- المرحلة الثالثة: مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي.
- المرحلة الرابعة: مرحلة النضج الديمقراطي.

3- دور المرأة التونسية في التحول السياسي

شاركت المرأة التونسية في عملية التحول السياسي من خلال مشاركتها أولا في ثورة الربيع العربي التي كانت السبب الرئيسي في عملية التحول السياسي بالبلاد، فهي من نادت بالحرية والعدالة، ووقفت إلى جانب الرجل في المظاهرات، فساندته في مقاومة النظام الدكتاتوري.

وبعد إسقاط النظام، شاركت المرأة في الانتخابات كناخبة وأعطت صوتها، كما احتشدت الناشطات في مجال حقوق المرأة لفرض المساواة على القوائم الانتخابية والتناوب الإجباري بين المترشحات والمترشحين. كان من الضروري تفنيد الحجج المعارضة لها، و من

---

(17)- بن حمادي عبد القادر، **"التحول الديمقراطي وإشكالية التنمية السياسية"**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ، 2011. ص24

هذه الحجج: "أنه لا توجد نساء ذوات كفاءة"، "المرأة لا تريد تحمل هذه المسؤولية"، "ينبغي إعطاء الأولوية للفوز في الانتخابات على حساب هذه الاعتبارات".

وبهذا، نجد أن المرأة التونسية في أكتوبر 2011، شاركت كناخبات ومرشحات ومراقبات في أول انتخابات حرة لاختيار أعضاء المجلس التأسيسي المكلف بصياغة دستور جديد. وهي للآن تشارك في بناء الديمقراطية التونسية بنشر الوعي والثقافة السياسية في أوساط النساء، وبالمطالبة بحقوقها رغم العنف والرفض الذي تتعرض له في بعض الحالات.

4- التمثيل السياسي للمرأة التونسية في أجهزة الحكومة

بعد الثورة، كانت مشاركة المرأة التونسية بشكل ملحوظ من خلال:

أ- مشاركتها في المجلس التأسيسي للثورة بعد 2011: أنشأ المجلس التأسيسي الوطني بعد الثورة وذلك بعد حل مجلس النواب والإطاحة بنظام بن علي وتم وقف العمل بالدستور فكان موكل إليه القيام بأعمال السلطة التشريعية ومهامها لحين انتخاب مجلس جديد واختيار رئيس جديد وكذلك إعداد دستور. تكون المجلس من 217 عضو منهم 24 % من النساء. وكان من أهم القواعد التي أرساها المجلس التأسيسي فيما يتعلق بحقوق المرأة قاعدة التناوب والتناصف، والتي تنص على ما يلي: "جميع المواطنين والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون من غير تمييز وتضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية العامة وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم".[18]

وعلى الرغم من أن نسبة المشاركات كأعضاء في لمجلس التأسيسي بدأت منخفضة إلى حد ما، إلا أنها ارتفعت أثناء فترة العمل لتصل إلى 31 % من السيدات اللواتي كن يدخلن بدلا من الوزراء ورؤساء المجلس.

وفي مرحلة ما بعد الثورة التونسية شهدت وضعية المرأة جدلا واسعا حول الحقوق والحريات بعد صعود الأحزاب الدينية للحكم إثر انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011 ، وخلال فترة حكم "الترويكا" التي توجت على رأسها بنصيب الأسد من الأصوات حركة النهضة الإسلامية وإلى تاريخ إقرار الدستور التونسي الجديد شهدت الساحة السياسية محاولات للالتفاف على حقوق المرأة من قبل تيارات الإسلام السياسي التي سعت جاهدة لإرجاع المرأة التونسية عقودا إلى الوراء و أصبحت ترغب في التنصيص على تعدد الزوجات في الدستور و تعالت

أصوات حزب النهضة و هي تدّعي الحداثة إلى مطالبة المجلس التأسيسي بتطبيق الأحكام الشرعية خاصة في نصوص مجلة الأحوال الشخصية. التي امتد بعضها إلى حد التطرف.

لكن هذا لم يثن عزم نساء تونس، فقد تصدين لهذه التيارات بحزم وواصلن الكفاح في المنابر السياسية للحفاظ على مجلة الأحوال الشخصية وتكريس الحقوق والمكتسبات والمطالبة بالمساواة وبتكافؤ الفرص والحظوظ مع الرجال تشريعيا وواقعيا خاصة في مجال المشاركة السياسية من خلال المطالبة بأن تكون المرأة في مواقع الريادة في الأحزاب السياسية وفي صدارة القائمات الانتخابية وأن تمارس الفعل السياسي عبر تقلد مناصب ومسؤوليات عليا في الدولة. ثمرة هذه النضال تمثلت في تبني المجلس الوطني التأسيسي في ماي عام 2011 قاعدة التناصف والتناوب في القائمات الانتخابية.[19]

3.4.2 المشاركة البرلمانية للتونسيات في انتخابات 2014 البرلمانية:

مشاركة المرأة التونسية في الثورة هو من دفعها إلى تزايد وجودها في الحياة السياسية بشكل عام وذلك لأنها كانت مشارك أساسي في الثورة في أيام الاحتجاجات والاعتصامات وفي كل أحداث المرحلة الانتقالية، فتواجد المرأة التونسية في الأحداث السياسية وفي قلب الميدان السياسي أدى إلي زيادة خبراتها السياسية وأصبحت أكثر دراية بحقوقها. في أول انتخابات بعد الثورة سنة 2011 شاركت المرأة التونسية في الحياة السياسية وفي المرحلة الانتخابية بشكل كبير، وقد بلغت نسبة النساء الناخبات المسجلات إراديا 46 بالمئة. أماّ نسبة المترشحات على القائمات فقد بلغت 48 بالمئة[20]، لكن رغم تقارب نسبة المترشحات من المترشحين فإنّ النساء شغلن فقط نسبة 27 بالمئة من المقاعد البرلمانية، أي في حدود الرّبع، و رغم مساهمتهن بشكل كبير في صياغة الدستور الجديد للبلاد التونسية.

ورغم إقرار مبدأ المساواة بين الجنسين في الدستور، إلا أن انتخابات 2014 بلغت نسبة النّساء المسجلات في الانتخابات أكثر من 50 بالمئة، فيما بلغ عدد المترشحات حوالي 47 بالمئة، 12 فقط منهن ترأسن قائمات انتخابية، كما شاركت تونسية واحدة فقط 26 مترشحا في السباق نحو قصر قرطاج، وعلى الرّغم من أنّ النّساء يمثلن نسبة 47 بالمئة من المسجلين في

[20]- عائشة التايب، **قراءة في مضامين ودلالات نتائج الإنتخابات في تونس**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2012، ص94.

قوائم الناخبين، إلا أنّهن استبعدن من رئاسة القائمات الانتخابية لتمثل النساء فقط نصف القوائم الانتخابية، ولكن تحت رئاسة تكون في أغلبها لفائدة العنصر الرجالى.

فالمتابع للترشحات العملية الانتخابية وتحديد القوائم الانتخابية التي أعلن عنها خلال انتخابات 2014 يلحظ إقصاء المرأة التونسية من المعركة السياسية، سواء لدى الأحزاب التي طالما نادت بمبدأ المناصفة أو تلك الرافضة لتواجد المرأة. فيما كان تواجد المرأة حتى في مناصب المديرين العامين للمؤسسات و الإدارات لا يفوق نسبة 5 بالمئة و هي نسبة ضئيلة جدا، إلى جانب غياب العنصر النسائي في قيادة الأحزاب، فقط حزب واحد قيادته نسوية، والاتحاد العام التونسي للشغل أكبر نقابة عمالية في البلاد لا يحتوي مكتبه التنفيذي على العنصر النسائي أيضا، بل بقي حضورها قاعدي فقط، وكان تمثيل النساء في القضاء تبلغ نسبته 42 بالمئة، لذا يجب أن تكون القوانين متناغمة مع نص الدستور وما نص عليه في فصوله 46 و 34 و 21 و 20 من ضرورة ضمان تمثيلية مناصفة بين الرجل و المرأة في جميع الهيئات المنتخبة التي يخلوا بعضها من العنصر النسائي.[21]

خاتمة:

تعد ثورة الربيع العربي انطلاقة للمرأة التونسية، حاولت من خلالها المطالبة بحقوقها وولوج ميدان السياسة إلى جانب الرجل، حققت البعض من المكاسب، فالاهتمام بالمشاركة السياسية للمرأة في تونس مرتفع عن باقي الدول العربية، لكن رغم هذا تبقى المرأة التونسية تعاني من انخفاض في المشاركة السياسية ويرجع ذلك إلى استمرار النظرة الدونية لها والتمييز بين الرجل والمرأة في المجال السياسي خاصة ويقابلها قلة المنظمات النسائية التي تدافع عن حقوق المرأة السياسية. و في سبيل تفعيل هذه المشاركة لا بد على المرأة أن تركز على الوعي السياسي، أي لا بد لها من معرفة حقوقها و المطالبة بها، مع دعمها ماديا و معنويا، و تمكينها في مختلف المجالات، مع وضع إطار قانوني صارم يعاقب كل من يرفض تولي المرأة مناصب قيادية.

(21)- عمر فساطوي، **النساء في مرحلة التحول الديمقراطي في تونس من المجلس التأسيسي إلى البرلمان**، مركز دراسات المرأة، بيروت 2017، ص 189.

قائمة المراجع

1- قائمة الكتب

- إبراهيم أبراش. **علم الاجتماع السياسي**. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان. 1998.
- أبو يعرب المرزوقي. **المرأة وتحولات عصر جديد**. دار الفكر. دمشق. 2002.
- ثروت مكي. **وسائل الإتصال والمشاركة السياسية**. عالم الكتب. القاهرة. 2005.
- طارق محمد عبد الوهاب. **سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية**. دار غريب للطباعة والنشر. القاهرة. 2000.
- عائشة التايب. **قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة.2012.
- عمر فساطوي. **النساء في مرحلة التحول الديمقراطي في تونس من المجلس التأسيسي إلى البرلمان**. مركز دراسات المرأة. بيروت. 2017.
- كمال المنوفي، **الثقافة السياسية المتغيرة**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. مصر. 1979.
- يونس الجيلالي. **ثورة تونس، أسباب ونتائج**. دار اليمامة للنشر. تونس. 2015

2- قائمة المقالات

- أشرف عوض علي وآخرون، **دور المرأة في الحياة السياسية: دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية**، المركز الديمقراطي العربي. 2017.
- إيمان العابري. **الانتخابات والتحولات الديمقراطية في العالم العربي خطوة للأمام أم للوراء**. مركز القدس للدراسات السياسية. الأردن. 2009.
- حسن كريم وآخرون. **الربيع العربي ثورات الخلاص من الإستبداد –دراسة حالات-**، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية. بيروت. 2013.
- شريفة ماشطي. المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي. **مجلة الباحث العلمي**. عدد 10. سبتمبر 2010.
- علي الصالح مولى. المشهد الحزبي في تونس بعد 14 جانفي 2011. **المجلة العربية للعلوم السياسية**. عدد 33. سنة 2012.
- كمال بن يونس. التهميش الشامل: عوامل إندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس. **مجلة السياسة الدولية**. عدد 184. مجلد 46. 2011.

3- قائمة المذكرات والأطروحات

- بن حمادي عبد القادر. **"التحول الديمقراطي وإشكالية التنمية السياسية"**. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر3. 2011.
- عبد الرحمن يوسف سلامة. **"التجربة التونسية في التحول الديمقراطي"**. مذكرة ماجستير. كلية الدراسات العليا. فلسطين. 2016.
- وليدة ساعو. **"الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية"**. مذكرة ماستر. جامعة محمد خيضر. بسكرة. 2014.